الفكرُ اللسانيّ

مجلّة علميّة محكّمة
في العلوم اللغويّة التراثيّة
واللسانيات الحديثة

مجلّة الفكرُ اللسانيّ - علميّة محكّمة - تصدر عن مخبر المباحث الدلالية واللسانيات الحاسوبية -**كليّة الآداب منوبة**

أفريل/نيسان
2022

مجلة «الفكر اللسانيّ»
مـجــلّة علـميّة محكّمة ومتخصّصة

منهج الجمع في أصول المعجميّة العربيّة المدوّنة المعجميّة مصادرها ومكوّناتها

أ.د. محمد شندول

المعهد العالي للغات بتونس، جامعة قرطاج

ملخص

تعني كلمة «معجم» في مفهومها التقليدي السائد كتابا مضمونه كلمات مشروحة. وهو من ثمَّ قائمة صامتة لكمّ من المفردات المعرّفة والمرتبة بكيفية مّا، وظيفتها توفير مرجع للباحث عن معاني الكلمات. ولئن بدا هذا المفهوم واضحا فإنه في الحقيقة أدى إلى اعتبار المعجم عملا خارجا عن نظام اللغة لكون ما يُدوّن من الوحدات المعجمية يُرى مفرداتٍ معزولةً غير مندرجة في نظام خاص.

ولكنّ البحوث اللسانية اليوم تجعل من البحث المعجمي فرعا رئيسا في الدرس اللغوي والتحليل اللساني لا يخرج في مقاربته للمفردات عن نظامية اللغة. فهو في مفهومه الذي أقرته له المعاجم اللسانية الغربية العلم الذي يتخذ موضوعا له وصف مفردات اللغة في نظاميتها من جهة معانيها ومبانيها ومن جهة العلاقات الشكلية والدلالية القائمة بينها، وذلك بإزاء علم النحو الذي يتخذ موضوعا له دراسة المفردات في انتظامها التركيبي وفي العلاقات الإعرابية القائمة بينها.

وتقسّم هذه البحوث علم المعجم إلى فرعين: معجميّةٍ نظرية (lexicologie) وظيفتها البحث في نظامية المفردة، ومعجميّةٍ تطبيقية (lexicographie) قوامها ركنان أساسيان هما ركنا الجمع والوضع ووظيفتها إيجاد كتاب مدوّن ومنتظم يحفظ مفردات اللغة مبنى ومعنى في إطار ما بينها من علاقات أفقية وعمودية. ونخص مقالنا هذا بهذا الفرع الثاني مكتفين منه بركن الجمع، وذلك في إطار الدرس المعجمي العربي لأن المعجم العربي المدوّن ما يزال إلى اليوم ملازما لصورته القديمة جمعا ووضعا. فلعلّ بحثنا في ركن الجمع يسهم في الجهود الرامية إلى تطوير جانب من المعجمية العربية التطبيقية في انتظار أن ننجز عملا حول ركن الوضع في وقت لاحق لعدم اتساع مجال هذا البحث للركنين معا.

ونهدف من هذا العمل إلى الكشف عن مكوّنات المدوّنة المعجمية العربية ومصادرها ومستوياتها اللغوية، وتبيّنِ المبادئ العامة التي اتُّبِعت في جمعها ومراحل ذلك وآلياته. فإنّ هذا مما يعدّ قواعد أساسية لمنهج الجمع وشروطا عمليّةً لوضع قاموس منظَّم يجمع بين المبادئ والقواعد. ذلك أنّ «كل علم من العلوم المدوّنة لا بدّ فيه من أمور ثلاثة: الموضوع، والمسائل، والمبادئ»[1]. فالموضوع هو «الأمر الموجود في الذهن»[2]، والذي في تشكّله الخارجي/ السطحي «المادة التي يبني عليها المتكلمُ أَو الكاتب كلامَه»[3]. والمسائل «هي القضايا التي يُطلب بيانها»[4]. والمبادئ هي التصورات العامة لما يمثّل حدودا لموضوع العلم المطروق[5]. ونحن إذ نتطرق إلى هذه الجوانب فمن أجل الإسهام في وضع رؤية حديثة لأصول معجمية تطبيقية. فإنّ ما كتب من الدراسات حول المعجمية العربية التطبيقية كان في أغلبه، رغم أهميته، آراء متفرقة تعْرض لمحات عن حركة الجمع التي برزت خلال القرن الثاني الهجري وما بعده وبحوثا عامة لم تتجاوز الوصف المجمل لمراحل نشأة التأليف المعجمي، أو الحديثَ عن فحوى معجم من المعاجم دون وضع ذلك في إطار تصور متكامل ومقصود

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996، ص7.
(2) الجرجاني، التعريفات،1983، ص199.
(3) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، 1989، ج2، ص1040.
(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996، ص11.
(5) م. ن، ص11؛ وأيضا:
Mel'cuk, *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, 1995, *P*33

لأسس معجمية تطبيقية يجمعها ويؤلف بينها. لكنّنا سنتخذ من بعض ما اطلعنا عليه من هذه البحوث رافدا في بحثنا هذا الذي نستهلّه بطرح أربعة أسئلة تتعلق بالمحاور الأساسية لمنهج الجمع التي نروم طرقها. وهذه الأسئلة الأربعة هي: ما هي الدوافع والأهداف التي دفعت علماء العربية قديما إلى جمع مفردات اللغة وتأليف المصنفات فيها؟ وما هي مصادرهم في ذلك؟ وفيم تجلّت مكونات المدونة المعجمية وآليات جمعها؟ وما هي المستويات اللغوية لهذه المدونة؟

الكلمات المفاتيح : معجم، المعجمية النظريّة، المعجميّة التطبيقية، الجمع، الوضع، المداخل، الترتيب القاموسيّ.

Résumé

Le mot "lexique" dans son sens traditionnel dominant signifie un livre de mots annotés. Il s'agit alors d'une liste muette d'un vocabulaire défini et agencé d'une manière ou d'une autre et dont la fonction est de fournir une référence au chercheur à la recherche du sens des mots. Bien que ce concept paraisse clair, il conduit à considérer le lexique comme une œuvre extérieure au système de la langue car ce qui est écrit à partir des unités lexicales est considéré comme un vocabulaire isolé qui ne relève pas d'un système spécifique. Cependant, la recherche linguistique fait aujourd'hui de la lexicographie une branche majeure de l'étude linguistique qui ne s'écarte pas de la régularité de la langue dans son approche du vocabulaire. C'est dans sa conception que les dictionnaires linguistiques occidentaux lui ont plébiscité la science qui prend pour objet la description du vocabulaire de la langue dans sa régularité en termes de sens et de structures et en termes de relations formelles et sémantiques existant entre eux, en vue de la science de la grammaire, qui prend pour sujet l'étude du vocabulaire dans sa régularité structurale et dans les relations syntaxiques qui existent entre eux. Cette recherche divise la lexicographie en deux branches : une lexicographie théorique dite lexicologie dont la fonction est de rechercher la régularité de la singularité, et une lexicographie appliquée qui se compose de deux piliers fondamentaux : le pluriel et la situation. Nous consacrons cet article à la deuxième section, celle du pluriel, dans le cadre des études sur le lexique arabe, un lexique écrit et toujours attaché à sa forme ancienne, pluriel et situation. Nous espérons que notre recherche

contribue aux efforts visant à développer un aspect du lexique arabe appliqué, en attendant que nous terminions ultérieurement le travail sur le volet situation, car la portée de cette recherche ne s'étend pas aux deux volets. Le but de ce travail serait de révéler les composantes du blog lexical arabe, ses sources et ses niveaux linguistiques, et de montrer les principes généraux qui ont été suivis dans sa collecte, les étapes et les mécanismes.

Mots clés : Lexique, Lexique théorique, Lexicographie applicative, Pluriel, Placement, Entrées, Agencement lexical.

1. دوافع الجمع وأهدافه

اهتم عرب الجاهلية وصدر الإسلام بالأنساب والأخبار. ويسمّى من كان يهتم منهم بالأنساب «النسّابين»، ومن كان يهتم بالأخبار «بالإخباريين» و«أهل الأخبار». وكان ذلك بدافع رغبة ذاتية في تسجيل المآثر وحفظ الذاكرة ونشأت في أواخر القرن الأول الهجري رغبة كبيرة لدى عدد من العلماء في تسجيل غريب مفردات اللغة إذ انطلقوا يجمعونه من أفواه البدو ويلتمسون له الشواهد الشعرية والنثرية. وسميت تلك الحركة بـ «رواية اللغة»، وناقلوها بـ«الرّوَاة». وبذلك أصبحت رواية اللغة تعني سلسلة من الأحداث القولية ينقلها راوٍ نقلا مباشرا من مصدر سماعها. إلا أن سؤالين يجوز لنا طرحهما في هذا الصدد، وهما: ما الدافع إلى ذلك؟ وأيّ أهداف ارتسمت في أذهان الرواة لجمع تلك المفردات؟

إنّ الإجابة عن هذين السؤالين نجدها مجملة في مقدمات بعض كتب غريب القرآن والحديث والرسائل اللغوية وفي تراجم عدد من أعلام اللغة في كتب الطبقات. من ذلك ما قَاله ابن الْجَوْزِي(ت:597هـ) في مقدمة كتابه «غريب الحديث» حول الدوافع، وهو ما نصُّه: « أما بعد فَإِن رَسُول الله صلى الله عليه وسلم كَانَ عَرَبيا وَكَذَلِكَ جُمْهور أَصْحَابه وتابعيهم فَوَقع فِي كَلَامهم من مَا كَانَ مَشْهُورا بَينهم، ثمَّ وَقعت مُخَالطَة الْأَعَاجِم ففشا اللّحن وَجَهِل جُمْهورُ النَّاس مُعظمَ ، فافتقر ذَلِك الْكَلَامُ إِلَى التَّفْسِير»(6).

(6) ابن الجوزي، غريب الحديث، 1985، ص1؛ ينظر أيضا: الخطابي، غريب الحديث، 1982، ص46.

يتبيّن من هذه العينة أن من الدوافع الرئيسية إلى جمع غريب اللغة حاجة الناس إلى معرفة معاني هذه الألفاظ نتيجة بعدهم عن الواضعين الأوائل، وبسبب تفشي اللحن في اللغة إثر مخالطة الأعاجم لمّا اتسعت رقعة الخلافة الإسلامية[7].

أما الأهداف فلعلّ أبرزها ما نص عليه أحمد بن محمد الخطابي(ت: 388هـ) في مقدمة كتابه الموسوم كذلك بـ»غريب الحديث» أثناء حديثه عن الغايات التي دفعت بالعلماء إلى جمع الغريب وتدوينه. فقد برّر اهتمام العلماء بجمع غريب الحديث بـأنّ «الحديث لمّا ذهب أعلامُه بانقراض القرون الثلاثة، واستأخر الزمانُ، فتناقلته أيدي العجَم (...) وفشَا اللحن ورنَت عليه الألسُن اللُّكُن، رأى أُولو البصائر والعقول الذابّون عن حَريم الرسول أنّ من الوثيقة في أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين أن يُعنَوا بجمع الغريب من ألفاظه، وكشف المغدَف من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه،، وتقويم الأوَد من زيغ ناقليه، وأن يُدوّنوه في كتب تبقى على الأبد، وتَخْلُد على وجه المُسْنَد، لتكون لمن بعدهم قُدوَة وإماما، ومن الضلالة عِصمة وأمانا»[8]. وبهذا يتجلّى لنا أن الرواة الأوائل قد أحسّوا منذ البداية بأنهم أمام واقع حضاري متطور وبأن هذا الواقع يفرض عليهم جمع مفردات لغتهم. فطفقوا يفعلون ذلك تبعا لأهداف محددة رسموها لأنفسهم. ويمكن تلخيص هذه الأهداف مما ورد في العينة الآنفة من كلام الخطابي، فيما يلي:

1) تدوين غريب مفردات العربية وتوثيق ما ورد منه بثبت دلالاته، ومن ثَمّ تعليمه لغير العارفين به.

2) تأمين العربيّة من الفساد واللحن بإزاء اللغات الأعجمية.

(7) يتكرر اعتبار اللحن من دوافع الدرس اللغوي العربي في عدد من كتب الطبقات، مثل سير الأعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الصاغرجي، مؤسسة 1982، ج4، ص84؛ ومراتب النحويين، لأبي الطيّب اللغويّ، 2009، ص19-20؛ والحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية، لفون كريمر ترجمة مصطفى طه بدر، 1947، ص90.

(8) الخطابي، غريب الحديث، 1982، ص47.

3) ضمان حياة العربية بنقلها إلى الأجيال المتعاقبة عبر تصانيف تسجل ألفاظها عموما وتحافظ على معانيها الذاتية والسياقية وفي أبنيتها الصرفية وائتلافها الصوتي عبر التاريخ، فيتناقلها الناس سليمة خالف عن سالف.

استتباعا لما بيّنا من الدوافع والأهداف يمكن أن نعتبر أن بوادر التأسيس للبحث المعجمي في العربية قد انطلقت عندما رسم علماء اللغة لأنفسهم ما ذكرنا من الأهداف وبدأوا في جمع ما عدّوه غريبا من ألفاظ اللغة وتدوينه في آثار وُسِمَت بهذا الاسم، أي غريب اللغة.

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو الوظيفة التي جعلها الرواة لمصنفاتهم. وهي جمع مفردات اللغة في أبوابٍ وشرحها للمتعلمين وإبقاؤها متوارثة بين الأجيال من خلال تدوينها في كتب كما هو بيّن في ما قاله الخطابي. وهذه الوظيفة في الحقيقة هي الوظيفة المرجوة من تأليف المعاجم في ما يذهب إليه أصحاب الدراسات اللسانية المعجمية الحديثة، وهي التي تعطي أيضا للمعجم مفهومه[9]. فمهمة المعجم، كما تنص على ذلك إحدى هذه الدراسات «تدور حول قضية مركزية هي التعريف بالمداخل المعجمية والتمييز بينها ووصف المعاني الخاصة بكل مدخل مهما كان شكل المعجم وقوامه»[10]. فيكون المعجم الكتاب الذي تدون فيه مفردات اللغة وفق منهج ما في الجمع والوضع.

وهذا يدعو إلى اعتبار ما صنعه هؤلاء العلماء تأسيسا لمعجمية تطبيقية حقيقية تستحق النظرَ في مراحلها المختلفة وتبيّنَ أركانها التي منها رُكْنُ الجمع الذي نحن بصدد البحث فيه[11]، لعلّ ذلك يؤدي بنا إلى تقديم فائدة تسهم في تطوير الدرس المعجمي ودعم أسسه النظرية وقواعده التطبيقية.

(9) ينظر مثلا:

Martin, W, Lexicography, Lexicology, 2002, P56

(10) Bacelar et al, Associations lexicales du corpus aux dictionnaires, P40.

(11) مصطلح "جمع" ذكره ابن منظور في تقديمه لمعجمه "لسان العرب" مقترنا بالمصطلح "وضع". وقد اعتبرهما ركني المعجمية التطبيقية، فأخذنا بالمصطلحين وذهبنا فيهما مذهبه. وقد عنى بالأوّل الرصيدَ المفرداتي ومصادرَه. وعنى بالثاني طرائقَ ترتيب ذلك الرصيد والتعريف به؛ يقول: " وإني لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللغات والاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها؛ ورأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يُحسن وضعه، وأما

2. الجمع المعجميّ ومصادره

المقصود بالجمع المعجميّ، في مفهومه الدقيق المستمدّ من اصطلاح ابن منظور الذي أشرنا إليه في التعليق أسفله، تكوين المدونة القاموسية بالتعويل على مصادر(sources)معينة ذات مستويات لغوية معينة. أما الرواة قديما فقد عبّروا عنه في أغلب الأحيان بالفعل «جَمَعَ» كما في قول الخليل بن أحمد (ت:170هـ) في كتابه الحروف: «قد جمعتُ الحروف كلّها مع معانيها التي وردت عن العرب. وقد ألفتها على حسب ما سنح لي»[12]، وفي قول ابن الْجَوْزِي(ت:597هـ) في مقدمة كتابه «غريب الحديث»: «**وقد كَانَ جمع** شَيْئا من غَرِيب الحَدِيث النَّضر بن شُمَيْل (...) **وَجمع** الْغَرِيب إِبْرَاهِيم الْحَرْبِيّ. **ثمَّ جمع** أَبُو مُحَمَّد بن قُتَيْبَة (ت: 276هـ) مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْد (...) **ثمَّ جمع** أَبُو عبيد الْهَرَوِيّ صَاحب الغريبين كتابا»[13]، وكذلك في قول ابن السيد البطليوسي(ت:521هـ) في خطبة كتابه «المثلث»: «**وقد جمعتُ** من هذا النوع (المثلثات اللغوية) ما أحاط به علمي وانتهى إليه فهمي»[14].وأمّا في اللسانيات المعجمية الحديثة فيقابله المصطلح الفرنسي»lexicale association»[15]. ولا يختلف مفهومه عما ذكرناه آنفا.

والجمع هو الركن الأول للتأليف القاموسي. ويقتضي النظرُ في تاريخ الجمع المعجميّ في العربية عددا من الأسئلة، منها: متى بدأ هذا الجمع؟ ومن أين استقى الرواة ما جمعوه من مفردات؟ وكيف تمّ تدوينه؟ ذلك أنّ معرفة تاريخ انطلاق الجمع والوقوف على مصادره التي عوّل عليها الرواة وأصحاب التآليف القاموسية، من شأنه أن يضع المدوّنة المعجمية العربية في إطارها التاريخي الحقيقي ويحدد حجمها ونوع ما تضمنته من المستويات اللغوية. وفي ذلك

من أجاد وضعَه فإنه لم يجد جمعه. فلم يفد حُسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع (ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص11-12).

(12) الفراهيدي، الحروف، 1982، ص33.

(13) ابن الجوزي، 1985، ص1-2.

(14) البطليوسي، المثلث،1981، ص298.

(15) ينظر في المقابل الفرنسي الذي وضعناه للمصطلح "جمع معجمي".

تأصيل للدرس المعجمي العربي ومراجعة لأهم الأركان التي قام عليها بما يزيد في دعمه ويفيد في تبيّن سبُل وصْلِه بما انتهت إليه اللسانيات المعجمية الحديثة.

إنّ أهم ما وقفنا عليه فيما يتعلق بتاريخ بداية الجمع ومصادره ما ذكره أبو نصر الفارابي في كتابه «الحروف». فقد أورد في سياق حديثه عن «حدوث الصنائع العاميّة» فقرة ذكر فيها أنّ المرحلة الأولى في جمع اللغة العربية قد انطلقت من موفى القرن الأول الهجري واستمرت إلى نهاية القرن الثاني في الحواضر، وأنّ أغلب ما نقله الرُّوَاة الأوائل كان من أفواه سكّان وسط الجزيرة العربية. ونصُّ هذه الفقرةِ: «وأكثر ما تشاغلوا (أهل العربية) بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهلُ الكوفة والبصرة من أرض العراق. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدّهم توحشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثم هذيل (...) والباقون لم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر، فتؤخذ ألفاظهم المفردة أوّلا إلى أن يؤتى عليها- الغريب والمشهور منها- فتُحفظ أو تُكتب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب «[16].

أمّا الرواة فإننا نجد في ثنايا المعاجم اللغوية العامة القديمة كـ«تهذيب اللغة» للأزهري و«لسان العرب» لابن منظور عددا من أسمائهم. وقد تَرجَمت لأغلبهم كتب الطبقات. ومن هؤلاء الرواة: قتادة بن دعامة السدوسي (ت: 117هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت: 146هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت: 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت: 154هـ)، وأبو القاسم حماد بن أبي ليلى الديلمي (ت: 155هـ) الملقب

(16) الفارابي، كتاب الحروف، 1990، ص147 (الشاهد في مصدره هو: "إلى أن يؤتى عليها، الغريب والمشهور منها، فيُحفظ أو يُكتب". إلا أن التركيب لا يستقيم بالصورة المذكورة. ولعلّ ذلك لعدم انتباه من المحقق. ويستقيم بالصورة التي أوردنا).

بحماد الراوية؛ والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ) صاحب «كتاب العين»، والْمُفضَّل الضَّبِّي (ت:178هـ)، وخلف الأحمر(ت: 180هـ)، ويونس بن حبيب (ت: 183هـ) الذي يقال إنه أقدم من عُرِفَ بذهابه إلى البادية لتلقي اللغة من الأعراب، وأبو زيد الأنصاري (ت: 215 هـ) ، وأبو عمرو الشيباني (ت: 206هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: 216هـ)، وأبو عبد الله محمد بن الأعرابي (ت: 236هـ)، وأبو يوسف يعقوب بن السكّيت (ت: 244هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت: 255هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت: 317هـ)، وأبو بكر محمد بن دريد (ت:321هـ) صاحب معجم «الجمهرة في اللغة».

ومما نستخلصه من كتب التراجم ومما ذكره الفارابي:

1) أن الرواة الروّاد كانوا من أهل الكوفة والبصرة، وأنهم بدأوا في جمع اللغة بأخذ مفرداتها من أفواه الأعراب وبالرحلة إلى البادية من أجل هذا الغرض.

2) أنّ الجمع قد اتجه في بدايته نحو المفردات دون النصوص (الأشعار والخطب). إلاّ أنّه يتبيّن من خلال مراجعة تراجم الرواة في كتب الطبقات أنّه لم يكن أيّ راوٍ متخصّصا بعلم الألفاظ دون سائر فنون الأدب من أخبار وأشعار وإنْ تميز بعضهم بمعرفة النوادر التي كانت أساس وضع المعاجم.

3) أنّ علماء اللغة الذين اختصوا بجمع المفردات ومعانيها كانوا يلقّبون بـ«اللغويين» (الواحد: لغويّ، ويقابله المصطلح الإنجليزي في اللسانيات الحديثة «lexicologist»)[17]. وأشهرُ من أُطلِق عليه لقب «لغويّ» وعلِقَ به أبو الطيب عبد الواحد بن علي العسكري الحلبي (ت: 351هـ) صاحب كتاب «مراتب النحويين»، حيث اشتهر بكنيته «أبو الطيب اللغوي». ثم شاع هذا اللقب وأصبح يطلق على أصحاب المعاجم من سبق منهم ومن لحق. أما علماء النحو

(17) التسمية بـ"اللغويّ" أطلقها أصحاب كتب الطبقات الذين هم من أعلام القرن الرابع، ولا نجدها عند علماء القرن الثاني. ومَردّ ذلك أنّ القرن الرابع كان العصر الذي تمايزت خلاله علوم العربية.

فكان يطلق على واحدهم لقب «النحويّ»(grammairien). وفي هذا إشارة إلى أن علماء اللغة القدماء كانوا يميزون عن وعي بين هذين المسارين من الدرس اللغوي. فدراسة المفردات «من حيث جواهرها وموادّها»[18]، أي في معانيها وصور أبنيتها، سمَّوها «علم اللغة»، ودراستها «باعتبار هيئاتها التركيبية»[19]، فهي «علم النحو».

إنّ نصوصا كثيرة تدلّ على ذلك، منها حديث أبي حيان الأندلسي عن العلوم التي يحتاج إليها المُفسِّر، وذلك في كتابه «البحر المحيط». فقد قال: «النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه، الوجه الأوّل **علم اللغة** اسماً وفعلاً وحرفاً. والحروف – لقلتها- تكلّم على معانيها النّحاة، فيؤخذ ذلك من كتبهم. أمّا الأسماء والأفعال فيؤخذ ذلك من كتب وأكثر الموضوعات في علم اللغة كتاب «ابن سيده» (...) ومن الكتب المطولة فيه كتاب «الأزهري» و«المُوعَب» لابن التّيّاني و«الصِّحاح» للجوهري و«البارع» لأبي على القالي و«مجمع البحريْن» للصاغاني (...) الوجه الثاني معرفة الأحكام التي لِكَلِمِ العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها ويؤخذ ذلك من **علم النحو**«[20].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنّ الدرسين المعجميّ والنحويّ كانا متوازيين في الظهور. فحركة البحث في غريب اللغة بدأت مع عبد الله بن عباس (ت:68هـ) في تناوله لغريب القرآن كما بيّنا آنفا، وبوادر تأسيس الدرس النحوي كانت على يد أبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ) إذ تذكر الروايات أنّه من بادر إلى وضع قواعد التراكيب النحويـّة[21]. وقد قوي التمايز بين هذين

(18) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996، ص17.

(19) م. ن، ص17.

(20) الأندلسي، البحر المحيط، 1993، ص105-106؛ ينظر أيضا في تصنيف علوم العربية إلى نحو ولغة وغيرهما: ابن خلدون، المقدمة، 2004، ج2، ص367، 370؛ وأيضا التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996، ص17.

وتجدر الإشارة أنّ اللسانيات الحديثة تتجه بالدرس اللغوي إلى الاتجاهين المذكورين (ينظر مثلا Polguère, Notions de base en Lexicologie, 2002, P9).

(21) ينظر: طبقات الشعراء، لاين سلام د.ت، ص5؛ وأيضا: طبقات النحويين، للزبيدي، 1973، ص11.

الدرسين في القرن الثاني، وذلك ببروز تيارين في توجيه أصول اللغة: أحدهما كان يغلّب القياس ويجعله ضابطا من ضوابط التراكيب والأحوال الإعرابية، فكان بذلك يتجه بالدرس اللغوي إلى تركيز أصول النحو، وقد مثله عبد الله بن أبي إسحاق (ت: 117هـ). والآخر كان يغلّب النقل والسماع فلا يتوانى عن جمع ما تكلمت به العرب مشهوره وغريبه، فكان يتجه بالدرس اللغوي إلى تركيز أركان علم المعجم[22]. وقد استمر الدرسان على هذه الوتيرة من التوازي والتمايز إلى اليوم[23].

4) أنّ وسط الجزيرة العربية دون أطرافها كان الإطار المكاني لأخذ اللغة، وموفى القرن الثاني للهجرة كان الإطار الزمانيّ للنقل من أفواه الأعراب في الحواضر[24]. فـ«لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صَلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة

(22) ينظر ترجمة عيسى بن عُمَر، في: موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين، 2013، ج23، ص-64 74.

(23) أُطلِق على دراسة التراكيب النحوية وأحوالها الإعرابية في التراث العربي **اسمين اثنين**، هما "العربية/ علم العربية" و"النحو". ومصطلح "العربية" هو الذي كان يطلق في عصر أبي الأسود. ولم يبرز مصطلح "نحو" الذي تعلقت قصة نشأته بأبي الأسود واستمر قائما إلى اليوم، إلا في القرن الثاني الهجري مع أعلام الطبقة الثانية من علماء البصرة الذين من بينهم تلامذة أبي الأسود (ينظر: نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، للطنطاوي الشيخ محمد، ط2، 1995، ص32-33).

(24) لئن كانت الكوفة والبصرة من الحواضر فإنهما كانتا تُعدان من وسط الجزيرة ومن الأمصار التي لم يخالط سكانها غيرهم من الأمم الأخرى منذ نشأتهما إلى حدود نهاية القرن الثاني الهجري. فهما في الأصل تجمُّعات سكانيَّة أمر الخليفة عمر بن الخطاب بتمصيرهما بعيدا عن هجمات الروم والفرس لتكونا مستقرا للجنود العرب الفاتحين. وبذلك بقيتا من الأمصار التي لم يحل فيها العجم إلى حدود القرن الثاني الهجري (ينظر: طقوش، محمد سهيل: تمصير البصرة والكوفة على الرابط:
) https://www.islamstory.com/ar/artical/3408094

تمصير-البصرة-والكوفة/

مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم[25]". ومبرر توقيف رواة الكوفة والبصرة النقلَ زمانا عند نهاية القرن الثاني ومكانا بوسط الجزيرة العربية يعود إلى التصور الذي حدده هؤلاء الرواة لمصادر المدونة وإلى الأهداف التي رسموها لأنفسهم منها، وهو أن تكون هذه المصادر أفواهَ الأعراب الذين صفت ألسنتهم بغية نقل اللغة سالمة من كل فساد أو مظهر لحن. ولذلك ارتحلوا إلى البادية يأخذون اللغة من الأعراب نازعين في الجمع منزعا صفويا ومتخذين في النقل اتجاها حمائيا. ذلك أنّ البدوي هو مقياس الفصاحة عندهم، ولغته هي المستوى اللغوي الوثيق ومثال اللغة العربية السليمة الذي يصلح للتدوين، وبعده عن بلاد العجم وسكناه وسطَ الجزيرة العربية، هما الدليل على سلامة لغته من عوامل التأثير الخارجي التي يمكن أن تشوّه لسانه.

على أنّ حركة النقل وإن أوقفها رواة الكوفة والبصرة عند ذلك التاريخ في الحواضر بسبب الفساد الذي بدأ يظهر على الألسنة نتيجة كثرة اختلاط العرب بغيرهم من الأمم بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، فإننا نجد في بعض الآثار ما يفيد استمرار تلك الحركة في البوادي إلى أواخر القرن الرابع وما يدلّ على أنّ هذا التاريخ كان آخر عهد بالنقل من أفواه الأعراب بسبب تفشي الفساد على الألسنة في عموم أرض الجزيرة، ومن هذه الآثار كتاب الخصائص لابن جني (ت: 392هـ)، فقد ذكر في باب «ترك الأخذ من أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» من كتابه المذكور ما نصه:» وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها،

(25) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 2006، ص102-104.

لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد منها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه»[26].

ما ننتهي إليه هو أنّ حركة الجمع كانت حدثا لغويّا بارزا في تاريخ العربية اتسم بالحمائية والنزعة الصفوية. وقد بدأت من أواخر القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن الثاني في البوادي ونهاية القرن الرابع في الحواضر. وكان مصدرُ الجمع الأعرابَ الذين لم تداخل ألسنتهم عُجمةٌ ولم يُخالط كلامَهم لحن. وكان الذين قاموا به طائفة من علماء الكوفة والبصرة ممن اصطُلِح على تسميتهم بالرّوَاة. وهم جماعة وُهِبوا قوةَ ذاكرةٍ وقدرةً على حفظ كثير من أخبار العرب وأشعارهم وغريب مفردات لغتهم حفظا عن ظهر قلب.

أمّا ما يمكن استنتاجه من مبادئ عامة حول منهج الجمع، فهو ما يلي:

- أنّ جمع مهمة علماء اللغة كما كانت الحال عند الرواة القدماء.
- أنّ اللغة تؤخذ من مكان نشأتها الطبيعي.
- أنّ ابن الأصليّ هو المتكلم المستمع النموذجي الذي تؤخذ منه، وهو بالتالي، من يصح له وحده تمثيل جماعته اللغوية.

3. المدوّنة المعجميّة التقليدية ومكوناتها

يقتضي حديثنا عن المدونة المعجمية، بادئ ذي بدء، الإجابة عن أسئلة فرعية ثلاثة نحدد بالإجابة عنها المفهوم الذي هو لهذه المدونة ومن خلاله نضبط مسار المعلومات التي توفرت لدينا حول ما اعتبرناه مادة لغوية مكّنت علماء اللغة من تأليف مصنفاتهم القاموسية؟ وهذه الأسئلة الثلاثة هي: ما معنى مدوّنة معجمية؟ وممّ تتكون هذه المدونة؟ وكيف يتم تكوينها؟

(26) ابن جني، الخصائص، 1955، ج2، ص5.

1.3 مفهوم المدونة

المدونة، لغةً، اسم مفعول من «دَوَّنَ»، أي سَجَّلَ، فمن معانيها إذن، السجلّ. وفي مفهومها اللسانيّ العامّ، هي سجلّ لكمّ ما من المعطيات اللغوية التي يتمّ جمعها حول موضوع يتم تحديده سلفا وبدقة ولمرحلة معينة. وتكوّن المادة المجموعة معطياتٍ غير نهائية (تمثيليةً في عمومها) تربط بينها جُملةٌ متكاملة من قواعد التأليف التي يتحقق بها هدفٌ مشتركٌ لمشروعٍ جامعٍ بينها[27]. وقياسا على ذلك، وبناء على الدراسات المعجمية التي توفرها اللسانيات الحديثة، يكون مفهوم المدونة المعجمية على وجه التحديد الكمّ المفرداتي الذي يتم جمعه من مصادر معينة في فترة تاريخية معينة من واقع اللغة، والذي يحرره مؤلِّف متخصص في سجلّ منظّم تَظهَر فيه كل مفردة من ذلك الكمّ على هيئة مدخل معجمي متبوع بتعريف في شكل نص مرن يحتوي على ما يراه المؤلف معلومات أساسيةً تتعلق بالمدخل المعرّف تعلقا مباشرا[28]. على أن المدونة المعجمية للغة العربية ليست سجلا معجميا واحدا بل هي مجموع سجلّات، وهي بالتالي المخزون المفرداتي الذي سجلته الرسائل المعجمية التأسيسية والمعاجم الكبرى التي تلتها بأنواعها. فكل ذلك هو مكونات هذه المدونة. وهذه المدونة ليست جامعة مانعة، رغم اشتمالها على متون سجلات عديدة، إنما هي مدوّنة تمثيلية لم تحتو إلا على ما توصل الروّاة إلى جمعه في سجلاّتهم العديدة. بل إنّ لغة العرب في حدّ ذاتها لم تنته إلينا بكليتها كما ذكر ذلك ابن فارس، فـ«الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وإنّ كثيرا من كلام العرب ذهب بذهاب أهله (...) ولو جاءنا جميع ما قالوه

(27) ينظر:
Dubois,J.et al, Dictionnaire de linguistique, 2002, P122-124 ; Ducrot,O. et al, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, 1972, P50.

(28) نشير في إطار تعريف المدونة المعجمية إلى أوجه معالجتها والمصطلحات التي اتخذت لذلك. فمن خلال ذلك نستطيع أن نستخلص مفهوما لسانيا للمدونة المعجمية. ومن المصطلحات المستعملة التي يرتكز عليها مفهوم المدونة المعجمية: النص الأكبر (macrostructure)، وهو كامل سجلّ المداخل الذي يمثل المتن، والنص الأصغر (microstructure)، وهو نص تعريف المدخل الواحد (ينظر في المصطلحين المذكورين: Mel'cuk et al, 1995, P55. ويمكن أن **نضيف** نص الخطاب القاموسي (énoncé lexicographique) وهو متعلقات نص التعريف الذي يكشف من خلالها المؤلف عن سعة علمه.

لجاء شعر كثير وكلام كثير»[29]. ولذا فإنّ خاصيّة المدونة المعجمية العربية هي أنها سجلٌّ كمّ من مسموعٍ تكلّم به أهل اللغة الأصليون الذين يمثلون اللغة العربية تمثيلا حقيقيا.

2.3 مكوّنات المدوّنة

مكوّنات المدونة، نظريا، هي مجموعة مما نستطيع أن نتكلّم به بحكم العلاقة الوطيدة بين مفهوم اللغة ومفهوم المدونة[30]. فلئن كان مفهوم المدونة هو بالتحديد الذي ذكرنا آنفا فإنّ اللغة في مفهومها المجرد هي قدرة الفرد على التعبير(compétence) مثلما هو مصرّح به في المدرسة التحويلية التوليدية اليوم[31]. ومستوى الإنجاز (performance) لهذه القدرة هو جملة ما نتكلّم به في السياقات المختلفة مثلما هو مصرح به أيضا في المدرسة المذكورة[32]. فهذا الذي نتكلم به إذن يمكن أن يكون في جزء منه مدونة تمثيلية لأنه لا يمكن لأي مدونة أن تشتمل على كل كلامنا. وعليه فإن مجاميع معينة من الألفاظ قابلة لأن تكون مدونة. ونعتبر المؤلفات القديمة التي تضمنت مجاميع من المفردات التي عولجت معالجة دلالية مكونات المدونة المعجمية العربية الأصلية. وتنتمي هذه المكوّنات إلى حقول دلالية مختلفة عكست حرص كل مؤلف على العناية بحقل من تلك الحقول من أجل الإحاطة بما سُمِع في ذلك الحقل من مفردات.

ويكشف النظر في تلك المؤلفات عن كثرة عددها. أما طبيعة الفحوى المعجمي الذي تضمنته فيمكن تفصيله بحسب الحقول الدلالية لما تم التعريف به من الألفاظ والمفردات التي كوّنت مادتها، إلى الأنواع الستة التالية: مفردات اللغة العامة، والمصطلحات، وتراجم الأعلام، وأسماء البلدان، والأمثال السائرة، والمُعرَب والدّخيل. فهذه الأنواع الستة هي التي تجلت مكوّناتٍ للمدوّنة المعجمية في مراحل جمعها وكانت مادتَها التمثيليةَ.

(29) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، 1997، ص36.
(30) ينظر: Halliday. M.A.K et al, Lexicology and Corpus Linguistics, 2004, P96.
(31) ينظر: Chomsky. N, Aspects de la théorie syntaxique, 1979, P13.
(32) ينظر: Chomsky. N, *Structures syntaxiques*,1969, P12-13.

أوّلا ـ مفردات العامّة

نعني بها المفردات التي تستخدم في التواصل اليومي بين أهل اللغة على اختلاف مستويات استعمالها: الشائع منها وغير الشائع، والمألوف والغريب، واللهجي والمشترك، إلخ. وكان الهدف الأوّل من التأليف فيها جمع الغريب منها ومعرفة معانيه. وقد انطلق علماء اللغة في ذلك، أثناء أواخر القرن الأول بالحديث عن غريب القرآن الذي كان عبد الله بن عباس (ت: 68هـ) أوّل من تناوله بناء على ما أورده السيوطي. فقد قال: «وأولى ما يُرجع إليه في ذلك «ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه»[33]. وكان ذلك استجابة لتساؤل الفقهاء وعدد من الناس عما بدا غامضا من المعاني في آيات قرآنية. ثم جاءت المؤلفات التي تجمع غريب الحديث النبوي وغريب ألفاظ الناس. واستتباعا لذلك يمكن تصنيف المؤلفات التي تناولت مفردات اللغة العامة إلى ثلاثة أنواع تبعا للحقول المعجمية الثلاثة التي ذكرنا. وهذه الأنواع الثلاثة من المؤلفات يمكن أن نسميها على وجه العموم معاجم، فيكون حاصل ذلك: معاجم غريب القرآن، ومعاجم غريب الحديث، ومعاجم غريب ألفاظ الناس التي اصطلح عليها بغريب اللغة أو النوادر.

نحاول من خلال التصنيف المذكور أن نعطي لمحة عمّن ألف في مفردات اللغة العامة وحقولها المعجمية وعن مضامين ما ألفوه، فلعلّ ذلك يمكّننا من معرفة قاعدة الجمع المشتركة بينها ومن الوصول إلى رؤية أكثر وضوحا لمنهج الجمع الذي اتبعه علماء اللغة القدماء فيها بما قد يؤدي إلى استخراج قاعدة عامة في ذلك.

1) غريب القرآن: أُلِّفت في هذا الموضوع عدّةُ كتب حمل أغلبها هذه التسمية. وهذه الكتب هي أوّل ما ظهر من المباحث المعجمية، فكان لها سبق الظهور لأن عناية الناس بالقرآن دفعت بالعلماء إلى النظر في لغته، فكان غريبه أوّل الموضوعات المعجمية التي تطرق إليها هؤلاء العلماء.

(33) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص728.

ومما ظهر حول هذا الموضوع خلال القرن الأول الهجري «غريب القرآن» المنسوب لعبد الله بن عباس (ت:68هـ)، وهو أوّلها. ومما ظهر خلال القرن الثاني «تفسير غريب القرآن المجيد» لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ت:122هـ)، وغريب القرآن لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي (ت:146هـ)، ومثله لمالك بن أنس (ت:179هـ) وأبِي فيْد مؤرج بن عمرو السدوسي البصري (ت:195هـ). أما ما ألّف في القرنين الثالث والرابع فيكفي أمثلةً مَن خصّهم السيوطي بالذكر، وهم: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:209هـ) في كتابه «مجاز القرآن»، وأبو عمر الزاهد (ت:345هـ) في كتابه «ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، "وأبو بكر بن دريد (ت:321هـ). ويذكر السيوطي أن من أشهر هذه الكتب»كتاب العزيزي» الذي حرّره الحسن بن أحمد المهلّبي(ت:380هـ) هو وشيخه أبوبكر بن الأنباري، ومن أحسنها «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصبهاني (ت:502هـ).

ومن أمثلة ما في متون هذه الكتب النموذجُ التالي من كتاب «غريب القرآن» لمحمد بن عزير السجستاني (ت:330هـ) حول بعض ما جاء مشكلا في الآية: (12)من سورة يوسف[34]:

– وفي قوله تعالى: ﴿**ارْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ**﴾، قال: ويقال: نَرتعْ: نأكلْ، ومنه قولُ الشاعرِ:

وَيُحَيِّـــــني إذَا لاقَـيْتُـهُ * وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْـمِي رَتَعْ

أيْ: أَكَلَ.

2) غريب الحديث: برزت المؤلفات فيه بعد غريب القرآن. ولكنها تزامنت مع كتب غريب ألفاظ الناس (النوادر). وهي، مثل غريب القرآن، يحمل أغلبها التسمية نفسها. وقد جمع من بادر إلى هذا الموضوع عددا من الأحاديث في رسائل صغيرة وتحدث عن معانيها. ثم أُلِّفتْ بعد ذلك مصنفات كبيرة. وفي ذلك قال ابن الْجَوْزِي (ت: 597هـ) في مقدمة كتابه «غريب الحديث»: «وَقد كَانَ

(34) السجستاني، غريب القرآن، 1975، ج1، ص383.

جمع شَيْئا من غَرِيب الحَدِيث النَّضر بن شُمَيْل [ت: 203هـ] وَأَبُو عُبَيْدَة معمر بن الْمثنى [ت: 208هـ] والأصمعي [ت: 216هـ] فِي جمَاعَة كَانُوا فِي ذَلِك الزَّمَان. ثمَّ جَاءَ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلّام [ت: 224هـ] فألف ذَلِك المتفرق وَزَاد فِيهِ (...) وَجمع الْغَرِيب إِبْرَاهِيم الْحَرْبِيّ [ت: 285هـ] ثمَّ جمع أَبُو مُحَمَّد بن قُتَيْبَة [ت: 276هـ] مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْد (...) وَإِذا أَشْيَاء قد فاتتهما ألفها أَبُو سُلَيْمَان الْخطابِيّ [ت: 388هـ] وفاتته أَشْيَاء. ثمَّ جمع أَبُو عبيد الْهَرَوِيّ [ت: 401هـ] صَاحب الغريبين كتابا»[35].

3) غريب ألفاظ الناس: ألّفت فيه رسائلُ وكتُبٌ عالج فيها أصحابها ما بدا نادرا من مفردات الحياة اليومية. وحملت هذه الكتب عناوين مختلفة، مثل: «الشوارد» وهو كتاب لأبي عبيدة بن المثنى، و«النوادر» وهو كتاب للأصمعي، و«الغريب المصنف» وهو لأبي عبيد بن سلاّم الهروي. وسنذكر أمثلة أخرى لاحقا في سياقها من هذه الفقرة.

واتخذت هذه الكتب معاني المفردات ومبانيها موضوعا لها. وبناء على ذلك فإنه يمكننا تقسيمها إلى هذين الاتجاهين: كتب تناولت المفردات في معانيها، وكتب تناولت المفردات في صيغها ومبانيها.

أ) الكتب التي تناولت معاني المفردات: يمكن أن نقسّم هذا الصنف إلى نوعين من المعاجم اصطلح الدارسون المحدثون على أحدهما بـ«معاجم الموضوعات» أو «معاجم المعاني»، على وجه التوسع، وعلى الآخر بـ«معاجم الألفاظ» أو «المعاجم الهجائية» على وجه التوسع أيضا.

(أ) معاجم الموضوعات: تجلت بداية ظهورها في رسائل قصيرة متنوعة المواضيع كان فحواها ما جمعه فيها الرواة مما سمعوه من أفواه الأعراب من المفردات التي تحيل على حقول معجمية ترتبط بمشاغل حياة الناس أنذاك، كالزرع وأنواع الماشية من خيل وإبل وغنم، وما يعتري الطبيعة من أحوال كالأمطار والأنواء أو يألفها من الأحياء كالطيور والحشرات والوحوش. وقد

(35) ابن الجوزي، غريب الحديث، 1985، ج1، ص1-2.

جعل مؤلفوها أسماء تلك الحقول عناوين لها. وكان لها سبق الظهور في التأليف المعجميّ. وعليه، يُعتبر بواكير ما ظهر منها بوادر المعجمية العربية. وهذه الكتب هي، في رأي مؤلفيها، في جمع غرائب المفردات. ومن أمثلتها: «كتاب النوادر» لأبي مالك عمرو بن كركرة الأعرابي (ت:105هـ)، وهو في الخيل وخلق الإنسان، و«كتاب الحشرات» لأبي خيرة الأعرابي (ت: 157هـ) الذي قيل أنّه «أول من ألف في هذا الموضوع، وكتاب «خلق الفرس» للنضر بن شميل (ت: 203هـ) ، و«الأزمنة وتلبية الجاهلية» لقطرب (ت: 206هـ)، و«كتاب النحل والعسل» لأبي عمرو الشيباني (ت: 206هـ)، و«كتابا «الهمز» و«النوادر في اللغة» لأبي زيد الأنصاري (ت: 215هـ)، وكتاب «الإبل» للأصمعي(ت: 215هـ) وهو في صفات الإبل وأدوائها وغير ذلك مما يتصل بها، و«كتاب المطر» للأصمعي أيضا، ومثله لابن الأعرابي (ت:231هـ)، و«كتاب الجراد» لأبي نصر بن حاتم (ت:231هـ)، وكتابا «السلاح» و«الغريب المصنف» لأبي عبيد بن سلام الهروي (ت: 224هـ)، و«وصف المطر والسحاب وما نعتته العرب الروّاد من البقاع» لابن دريد (ت: 321هـ).

وفيما يخص تفاصيل ما جمع في متون هذه الرسائل فإننا نجد ذلك إما مصرّحا به في مقدماتها وإما غير مصرح به فيقف عليه القارئ في ثنايا الصفحات من خلال ما يجده من عناوين الأبواب والفصول أو من مسارد النقل. فمن أمثلة ما يصرَّح به في المقدمات قول قطرب (ت: 206هـ) في مقدمة كتابه «الأزمنة وتلبية الجاهلية»: «هذا كتاب الأزمنة في تسمية سمائها، وشمسها، وقمرها، ونجمها، وليلها، ونهارها، وساعاتها، نقرأها أوّلا فأوّلا»[36]. ومن أمثلة ما يُتَبَيَّن أبوابا وفصولا بتصفح متن الكتاب دون تصريح بذلك من المؤلف في المقدمة ما في «كتاب السلاح» لابن سلام الهروي. فالمتصفح لهذا الكتاب يجده موزعا إلى أبواب تتعلق بأدوات القتال المستعملة في ذلك العصر. ومن هذه الأبواب: باب

(36) قطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية، 1985، ص11.

السيوف ونعوتها، وباب الرماح والأسنة، وباب القسي ونعوتها، وباب المتسلّح من الرجال.

ومن أمثلة ما يرد مسارد وأخبار ما عَقّب به ابن دريد في كتابه «وصف المطر والسحاب» عن كلام أعرابية في وصف سحابة نقَله الأصمعيُّ. فمما قالته الأعرابية في السحابة نقلا عن الأصمعيّ: « أراها حَمّاء عقّاقة كأنّها حِولاءُ ناقَةٍ لها سَيْرٌ وانٍ، وصَدْرٍ دانٍ». ومما عقّب به ابن دريد مفسّرا: الحَمّاء: السوداء تضرب إلى الحمرة ؛ العقّاقة: تعقّ بالبرق، يريد أنّ البرق ينشق عقائق، الواحدة عقيقة ؛ الحِوَلاء: جلدة رقيقة تقع مع سليل الناقة كأنها مرآة فشبّهَ السحابَ في كثرة مائه بالحِوَلاء»[37].

وبمرور الوقت أخذت متون معاجم المعاني هذه تتسع بالزيادة والتنقيح وجمع المتفرق وتبويبه بحسب ما كان يتيحه كل مؤلِّف لنفسه من قدرة على الجمع. وأشهر ما كان على هذه الشاكلة ثلاثة معاجم: أوّلها «الغريب المصنّف» لأبي عبيد بن سلام الهروي (ت: 224هـ) وهو في جزأين تضمن الجزء الأول منهما خمسة مواضيع متقاربة سماها المؤلف كتبا، وهي على التوالي: كتاب خلق الإنسان، وكتاب النساء، وكتاب اللباس، وكتاب الأطعمة، وكتاب الأمراض.

والكتاب الثاني هو «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت: 276هـ) ، وهو في مواضيع كثيرة جمع المؤلف ألفاظها وجعلها أبوابا، ومن هذه الأبواب مثلا: باب ما يستعمل من الدعاء في الكلام، وباب أصول أسماء الناس، وباب معرفة ما في السماء والنجوم والرياح، وباب النبات. والكتاب الثالث هو «المخصص» لابن سيده (ت: 458هـ). وهو في خمسة أجزاء، وهو أشهر أنواع هذه الكتب وآخرها في تاريخ العربية القديم. وقد احتوى على أبواب لا يجمع بينها سوى ما يفرضه التعالق غير المباشر بين الحقول المعجمية نحو: باب الحمل والرضاعة، وباب الحلي والملك، وباب الفيء، وباب الدول، إلخ.

ويندرج ضمن معاجم الموضوعات هذه، الكتبُ التي أخذت أنواعَ المعاني موضوعا لها، وهي الكتب التي صنفت فيها المفردات بحسب كَمّها الدلالي.

(37) ابن دريد، وصف المطر والسحاب، 1963، ص7.

ومن أمثلتها ما سمّاه اللغويون القدماء «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»، أي المترادف، وهو ما كان من الألفاظ أحاديّ الدلالة، وما هو على نقيض ذلك أي «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، **أي** المشترك الدلالي، وهو ما كان من الألفاظ ذا دلالتين أو أكثر. ومن أمثلة النوع الأوّل: كتاب «الألفاظ» لابن السكيت (ت:244هـ)، ويُذكَر أنه أقدم معجم في ذلك؛ و«ما اختلفت ألفاظه واتقفت معانيه» للأصمعي، و«الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى» لأبي الحسن علي بن موسى الرماني (ت: 384هـ). ومن أمثلة النوع الثاني كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه» لإبراهيم بن أبي يحي اليزيدي (ت: 225هـ)، وهو أقدم الكتب في هذا الموضوع. ومثله لابن الشجري (ت: 542هـ). وكتاب ابن الشجري هو أهم تصنيف ألفه القدماء في الموضوع، إذ تميّز عما سبقه من المصنفات بتفوقه في عدد ما جُمِع من المشترك. وكذلك كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد» للمبرّد (ت:285هـ). ويمكن أن تعتبَرَ ما سمي بكتب الأضداد من كتب المشترك أيضا، باعتبار التضاد نوعا من الاشتراك الدلالي يخص المفردات التي تحمل معنيين متضادين. ومن المعاجم في ذلك «كتاب الأضداد» لقطرب (ت: 206هـ)، ومثله للأصمعي (ت: 216هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت: 250هـ)، ويعقوب بن السكيت (ت:244هـ).

(ب) معاجم الألفاظ: هي مصنفات متأنية التأليف كثيرة الصفحات عموما منذ بداية ظهورها، يستعرض فيها مؤلفوها معرفة يرون ضرورة تعميمها بين الناس لتحقيق ما يرجى من فوائدها. وتُستهَل بمقدمة ينسب فيها المؤلفُ الكتاب إلى نفسه ذاكرا المنهج الذي اختاره في جمع مواد كتابه. مثال ذلك ما نجده في مقدمة كتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه» لأبي السعادات بن الشجري (ت: 450هـ) حيث نصّ مؤلفه في هذه المقدمة على ما جمعه فيه بقوله:» قال الأجلّ الإمام (...) أبو السعادات (...): هذا كتاب جمعت فيه من الكلم العربيّة ما وجدته مبددا في الكتب اللغوية ممّا اتّفق لفظا واختلف معنى، وأضفت إليه ذكر الشواهد عليه من الكتاب العزيز والشعر القديم وكلام رسول الله عليه السلام وصحابته عمّهم الله

بالرضوان. وجعلته أبوابا كل باب منها ضمن حرف من حروف المَعجمة ليتناول الكلمة طالبها من بابها»[38]. ولم يختلف مؤلفو هذه الكتب في جمعهم للمفردات عن مؤلفي كتب المعاني. فقد كانوا مثلهم يجمعون ألفاظ اللغة ويشرحونها. إلا أنهم تميزوا بجمعهم للمفرداتِ في حدّ ذاتها غاية لهم دون إدراجها تحت موضوعات أو أسماء حقول دلالية.

وهذه المؤلفات تلت في الظهور النوع الأول، إذ لم تبرز إلا في أواخر القرن الثاني بظهور كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ) و«كتاب الجيم» لأبي عمر الشيباني (ت: 206هـ)، أي بعد النوع الأول بما يناهز نصف قرن من الزمان. ثم تتابع ظهورها خلال القرن الرابع وما بعده، من ذلك كتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت: 321ه) و«تهذيب اللغة» للأزهري (ت: 370هـ)، و«المحيط في اللغة» لابن عباد (ت: 385هـ)، و«تاج اللغة وصحاح العربية» (الصحاح) للجوهري (ت: 393هـ) و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (ت: 398هـ) و«لسان العرب» لابنمنظور(ت:711ه)، وغير ذلك. ويعود تأليف هذه المعاجم، على الأغلب، إلى نزعة راودت أصحابها إلى عَدمِ الاقتصار على موضوع معيّن ومُخالفةِ مَنْ سَبَقَهم الذين حصروا متونهم في حقول معجمية بعينها. فأطلقوا سماعهم وجمعوا المفردات في سائر مجالات استعمالها دون تحديد معتبرينها أكثر اتساعا من أن تُقتصر على حقول محددة. ومن المؤلفات الرائدة في ذلك كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي و«كتاب الجيم» لأبي عمرو الشيباني كما ذكرنا ذلك آنفا[39]. ثم تعاقب بعد ذلك ظهور هذا النوع من المعاجم اللغوية العامة، من أشهرها: «المُنَجَّد في اللغة» لكراع النمل (ت: 316هـ) و«جمهرة اللغة» لابن دريد (ت:321هـ)، و«تهذيب اللغة»

(38) ابن الشجري، ما اتفق لفظه واختلف معناه، 1992، ص1.

(39) كان أبو عمرو الشيباني والخليل بن أحمد متعاصرين. ولئن كانت وفاة الخليل قبل وفاة أبي عمرو فإن الدارسين يرجحون أن كتاب الجيم قد ظهر قبل كتاب العين، وأنّ استقراء مراحل نشأة الدرس المعجمي العربي يفيد ذلك أيضا. إلا أن شهرة كتاب العين بسبب تميزه بالشمولية وبطريقة ترتيب المواد جعلت منه معجم الألفاظ الرائد.

للأزهري (ت: 370هـ)، و«المُحْكَم والمحيط الأعظم» لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ).

ب) كتب الأبنية: هي التي اتخذت من صورة الكلمة أو العناصر الصوتية المكونة لها موضوعا معجميا. ومنها:

(أ) كتب الصيغ: أبرزها الرسائل التي أُلِّفت حول صيغ الأفعال مثل «كتاب الأفعال» لسعيد بن محمد السرقسطي (ت.ب: 400هـ). لكن أشهرها ما تناول ما جاء على فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ إذ ألف في هذا الموضوع عديدون وَسَمُوا رسائلَهم بهذا العنوان، منهم: قطرب، والفرّاء، وابن المثنى، والأصمعي، وأبو عبيد بن سلام، وابن السكيت، وهم من أعلام النصف الأول من القرن الثالث الهجري؛ ومنهم أيضا إبراهيم بن سري الزجاج، وابن دريد، وابن درستويه، وهم من أعلام النصف الأول من القرن الرابع.

(ب) كتب المثلّثات: وهي كتب جمع فيها أصحابها ما جاء من المفردات على ثلاث صيغ تتفق في ترتيب الحروف وتختلف في الحركات والمعاني. وأشهرها « مثلثات قطرب» (ت: 206هـ) وهو أوّل من بادر إلى ذلك. وقد نظم قطرب ما وجده من هذه المثلثات في رسالة قصيرة من أربع وأربعين بيتا. ثم جاء من المتأخرين من اهتم بهذا الموضوع أيضا، منهم السيد البطليوسي (ت:521هـ) الذي له كتاب في الموضوع نفسه عنوانه «المثلّث» وابن مالك (ت:672هـ) الذي له «الإعلام بتثليث الكلام».

(ج) كتب الحروف: وهي الرسائل التي جمعت الحروف ودرست معانيها ككتاب «الحروف» للخليل بن أحمد (ت:170هـ)، و«معاني الحروف» للرماني. ومن أمثلة ما جاء فيها النموذج التالي من كتاب الحروف للخليل: «الثاء: العيْن من كلّ شيء ، قال أبو زيد: (...)؛ الجيم: الجمل القوي، قال عمرو: (...)»[40].

(40) الفراهيدي، الحروف، 1982، ص35.

ثانيا ـ المصطلحات العلمية والفنية

توحي بواكير الكتب التي ألّفها اللغويون خلال القرن الثالث الهجري حول الإنسان والحيوان والنبات وغير ذلك، بأنها رسائل معجمية جمعت مادة مختصة مثلما يوحي بذلك ما وضعوه من عناوين لها. ومن هذه الكتب: «خلق الفرس» للنضر بن شميل (ت:203هـ)، و«خلق الإنسان» لأبي عمرو الشيباني (ت: 206هـ)، و«الشاء» و«الإبل» للأصمعي (ت: 216ه)، و«الزرع» لأبي عبيدة بن المثنى (ت: 208هـ).-ومن أمثلة ما ورد فيها، ما جاء في «كتاب الشاء» في باب أسماء الغنم وأولادها، وهو: «فإذا ولدت (الشّاة) فولدُها «سَخْلَةٌ» والجميع «سِخالٌ. فإن كان ولد الشاة من المَعْز ذكرا فهو جَدْيٌ، وإن كانت أنثى فهي عَنَاقٌ. فإن كانت ضائنة وكان ولدها ذكرا فهو حَمَلٌ، وإن كانت أنثى فهو رَخِلٌ»[41]. ولئن تضمنت مثل هذه المؤلفات في بعض تعريفاتها لأسماء نباتات أو حيوانات عــرْضا لا يخلو من الصبغة العلمية المخصوصة كما في العينة المذكورة، فإنّ وجهة الجمع فيها كانت نحو مفردات اللغة العامة. ولذا فإن اعتبارها رسائل معجمية عامة أولى من اعتبارها رسائل في المصطلحات العلمية.

إنّ معاجم المصطلحات إنما ظهرت في حقيقة الأمر، في مصنفات علماء القرن الرابع الهجري وما بعده نتيجة الانفتاح العلمي على الحضارات الخارجية وازدهار حركة الترجمة، وبفضل تقسيم العلوم وتبلور ما استقرّ من مفاهيمها ومصطلحاتها. ومن هذه المصنفات «الحدود»» للرماني (ت: 384هـ)، وهو في النحو، و«مفاتيح العلوم» لمحمد بن أحمد الخوارزمي (ت: 387ه)، و«أعيان النبات والشجريات الأندلسية» لأبي عبيد الله البكري (ت:487هـ)، و«مصطلحات الصوفية» لمحيي الدين بن عربي (ت:638ه)، و«الجامع لمفردات الأدوية والأغذية»وهو لجالينوس ونقله إلى العربية عبد الله بن البيطار (ت: 646هـ)، و«التعريفات» لعلي الجرجاني (ت: 816هـ)، والكلّيات» لأبي

(41) الأصمعي، كتاب الشاء، 1987، ص53.

البقاء أيوب بن موسى الكفويّ (ت: 1093هـ) و«كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون» لمحمد بن علي التهانوي (ت: بعد 1158هـ).

ومقاربة علماء اللغة العربية القدماء لمسألة المصطلحات ابتكار فكري لمضمون جديد لوحدات اللغة كان وليد عصر تقدمت فيه المعرفة. إلا أن هذه المقاربة لم تكن في بدايتها مقاربةً واعية ترمي إلى بعث فرع مستقل من فروع علم اللغة بل نشاطا فكريا كان الدافع إليه رغبة ذاتية من العلماء في تكميل نقص في مبحث من مباحث معاني المفردات يحققون به فضل السبق في الطرق. فجمعوا المفردات التي رأوا فيها دلالة خاصة ودوّنوها في مؤلفات خاصة بها. فتحّول ما دوّنوه إلى مظهر إبداع لفرع معرفي لم يسمّه غيرهم.

خاتمة

هذا العمل جزء مقتطع من عمل أطول رهانه البحث في الأصول الفكريّة لعملية الجمع ذلك أنّ التصنيف المعجميّ قوامه طرفان أساسيان هما الجمع والوضع. فقد بيّنا أنّ الجمع ليس عملا عفويا خارجا عن خصائص الّلغة بمختلف مستوياتها وإنّما هو عمل علميّ منطلقة خصائص المفردة ومنتهاه ما استعمل منها في أماكن محدّدة سلفا ولهذا يرى اليوم بعض اللسانيين أنّ البحث المعجميّ بحث لسانيّ في وجه من وجوهه باعتباره يعتني بوصف المفردة ووصف وظائفها التواصليّة خاصّة .نظرنا في مصادر المدوّنة المعجميّة وعددنا جملة من المعاجم حسب المواضيع التي اهتمت بها وعرفناها وبيّنا خاصّة المبادئ العامّة التي استأنس بها واضعو المعاجم نذكر منها أساسا اعتماد النموذج المعيار في الاستعمال والموارد التي اعتبروها آنذاك دليلا على صفاء اللّغة ونقائها من أي شوائب التحريف.

المراجع

المراجع العربيّة:

- التهانوي (محمد بن علي)، كَشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح علي دحروج، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، 1996.
- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف)، (1403هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983م.
- ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمان)، غريب الحديث، تح عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
- الخطابي (أحمد بن محمد)، غريب الحديث، تح عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، 1982.
- ابن منظور (محمد بن مكرم)، لسان العرب، تح عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة د.ت.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، الحروف، ضمن كتاب: ثلاثة كتب في الحروف، سلسلة روائع التراث اللغوي6، تح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982.
- البطليوسي (عبد الله بن محمد بن السيد)، المثلث، تح صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.
- الفارابي (أبو نصر)، كتاب الحروف، تح محسن مهدي، ط2، دار الشرق، لبنان، 1990.
- الأندلسي (أبو حيان محمد بن يوسف)، البحر المحيط، تح عبد الموجود، عادل أحمد وآخرون، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

- السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- السيوطي (جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، تح مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، 1955 ، ج2، ص5.
- ابن فارس (أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- السجستاني (محمد بن عزير)، غريب القرآن، تح محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، 1975.
- قطرب (محمد بن المستنير)، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تح حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بغداد، 1985.
- ابن دريد، وصف المطر والسحاب، تح عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1963.
- ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله)، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تح عطية رزق، النشرات الإسلامية 34، دار النشر فرانتس شتاينر، شتوتغارت، بيروت، 1992.
- الأصمعي (سعيد بن قُريب)، كتاب الشاء، تح صبيح التميمي، دار أسامة، بيروت، 1987.
- الحموي (ياقوت)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977.

- ابن عبد ربه (أحمد بن محمد)، العقد الفريد، تح عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- الترمذي (الحكيم محمد بن علي)، الأمثال من الكتاب والسنّة، ط2، تح السيد الجميلي، دار ابن زيدون، بيروت، 1987.
- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ضيف (شوقي)، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، مجمع اللفة العربية، القاهرة، 1984.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 إلى 1987، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1989.

المراجع الأعجمية:

- Chomsky, Noam : *Structures syntaxiques*, trad. MivhelBraudeau Seuil, Paris, 1969.
- Chomsky, Noam : Aspects de la théorie syntaxique, trad. Jean-Claude Milner, Seuil, Paris, 1979
- Dubois,J. et al: Dictionnaire de linguistiue, Larousse, Paris,2002.
- Ducrot,O. et al : Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, seuil, Paris,1972
- Mel'cuk (A. Igor), Class (A.), Polguère (A.) : Introduction à la Lexicologie explicative et combinatoire, Duculot, 1995.
- Martin, Willy: Lexicography, Lexicology, Linking and the Hub-and-Spoke Model, in: De la Lexicologie à la Lexicographie, Utrecht University, Utrecht, 2002 (pp55-72).
- Polguère, Alain : Notions de base en lexicologie, Université de Montréal, Canada, 2002.
- Halliday, M.A. K, et al: Lexicology and Corpus Linguistics, an introduction, continuum, London.Newyork, 2004.